• إرشيف

كلمة ونص

صرافات.. ولكن

نهى شيخ سليمان

لفتني منذ أيام رجل ستيني وهو يضرب الصراف الآلي بقبضة يده ليصب جام غضبه على جهاز أبكم لا يحس، لا يرى، لا يسمع، ولا يتكلم، وأتى ذلك التصرف تعبيراً عن امتعاضه لخروج الجهاز من الخدمة.. وأمام هذا المشهد اعترضه عدد من الأشخاص المنتظرين إعادة إقلاع الجهاز بالعمل، فقال أحدهم ما بك.. ستكسر زجاج الشاشة؟! ورد عليه ذاك.. وأنا أريد ذلك... ما فائدته إذا كان سيخرج كل فترة عن الخدمة.. ثم صمت قليلاً وقال: «بجوز الضرب يخليه يشتغل ويعطينا راتبنا» وتابع بعصبية: معقول ها الحكي كل شهر منضيع وقتنا، ومنتعب دواليب أرجلنا عدة أيام بحثاً عن صراف يعمل؟! وهذا السلوك أو ما شابه يعتري العديد من المواطنين لسلوكه مطلع كل شهر للموظفين، ومطلع الثلث الثالث من كل شهر للمتقاعدين، لكون هاتين الفترتين تشهدان إقبالاً وازدحاماً كبيرين على الصرافات التي يخرج معظمها عن الخدمة، ليبقى كل موظف وكل متقاعد على موعد مع حالة من التوجس والتوتر تستمر لحين محالفته الحظ بالحصول على راتبه، وقد تستمر حالة التوجس والتوتر المذكورة أياماً متتالية لكون أغلب الصرافات الآلية تكون خارج الخدمة لأسباب يعود بعضها لأعطال فنية، وبعضها الآخر لخلو الصراف من الأوراق المالية، أو نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي مدة حدها الأدنى ١٥ ساعة يومياً، ما يجعل كل من يتجه إلى الصراف يضع في حسبانه الانتباه بداية لتوقيت التقنين الكهربائي، ومن ثم إجراء عملية جرد حسابية حول توقعاته للصراف الذي لن يخيبه بشاشة مظلمة لا تعطي أي مؤشر أو بعبارة عذراً الجهاز خارج الخدمة، أو الجهاز به مشكلة يمكنك التوجه إلى صراف آخر.

وأمام الواقع القائم للصرافات بات ينطبق عليها المثل القائل لكل شيء إذا ما تم نقصان، ما جعل الكثير من المتعاملين معها يترحمون على أيام محاسبي الإدارات، على مبدأ ما بتعرف خيره حتى تجرب غيره، فيا ترى أما من حل لمشكلة الصرافات الدائمة؟! وهل حقاً تعجز عنها الجهات المختصة فنياً؟

هجرة السوريين إلى تراجع

معراوي لـ«الوطن»: انخفاض أذون السفر للقاصرين من ألف إلى ٥٠٠

محمد منار حميجو

أعلن القاضي الشرعي الأول بدمشق محمود المعراوي عن انخفاض عدد الوصايا الخاصة بمنح موافقات السفر للقاصرين خلال الفترة الماضية من ألف إلى ٥٠٠ يومياً ما يدل على أن الهجرة انخفضت بشكل كبير خلال الأشهر الماضية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المعراوي أن هناك الكثير من السوريين عدلوا عن فكرة الهجرة إلى خارج البلاد ولاسيما بعدما سمعوا ما حدث للآخرين الذين هاجروا إلى دول أوروبية والمعاملة السيئة التي لاقوها من بعضها إضافة إلى الصعوبات الكبيرة التي واجهتهم أثناء السفر.

وبيّن المعراوي أن المحكمة كانت تعاني من ضغط كبير في منح الوصايا الخاصة بموافقة السفر للقاصرين نتيجة الإقبال الكبير على السفر في حين حالياً لم يعد هذا الضغط موجود.

وأوضح المعراوي أن المحكمة تمنح موافقة السفر للقاصر بناء على شروط وهو أن يكون بموافقة الأب أولاً في حال طلبت الأم إذن السفر لأولادها فحينها يحضر الأب إلى المحكمة ويقر بموافقته بالسفر مضيفاً في حال كان الأب غير موجود فإننا نسأل الزوجة عن وجود أحد أقرباء القاصر من جهة الأب كالجد أو العم أو حتى الجدة والعمة وفي حال وجد أحد المشار إليهم يأخذ موافقته لسفر القاصر.

وقال المعراوي: إنه في حال كان الأب مسافراً فإنه يطلب من الزوجة بيان مغادرة من الهجرة والجوازات للتأكد من سفره وبناء عليه يمنح إذن السفر للقاصر مشيراً إلى أن الأب في حال كان مفقوداً فإنه يكتفى بالشاهدين على أن الأب مفقود.

وبيّن المعراوي أنه في حال كان الأب متوفى فإنه يطلب من الزوجة بيان وفاة من السجل المدني أو أن يكون مسجلاً على دفتر العائلة أنه متوفى وفي حال لم يكن مسجلاً أنه متوفى في السجل المدني وهذه الحالات أصبحت موجودة وتعاني منها المحكمة فإنه يطلب منها إحضار شاهدين على وفاته.

وأضاف المعراوي: إن الأب إذا كان محاصراً في منطقة ساخنة ولا يستطيع الخروج فإنه يطلب شاهدان يؤكدان أنهما سمعا الأب وافق على سفر أولاده القاصرين مع أمهم مؤكداً أن المحكمة الشرعية تتشدد كثيراً في تطبيق هذه الشروط لكيلا يستغل البعض الظروف ويسفر الأولاد القاصرين من دون علم الأب أو أحد أقاربه.

وأكد المعراوي أن معظم طلبات إذن السفر للقاصرين تقدم من الأم ولذلك لأن الأب إذا كان مسافراً معهم فإن القاصرين لا يحتاجون إلى إذن سفر.

وشهد العام الماضي هجرة واسعة للسوريين ولاسيما إلى الدول الأوروبية ما اعتبرته مصادر متابعة للملف أنه من أكثر أعوام الأزمة التي تشهدها البلاد هجرة للسوريين وخاصة لفئة الشباب.

ونشرت وسائل إعلام الأسبوع الماضي تقريراً تضمن أن عدداً كبيراً من غير السوريين المهاجرين ينتحلون الجنسية السورية للحصول على اللجوء في الدول الأوروبية ما أثر بشكل كبير على السوريين المهاجرين ولاسيما إلى أوروبا الغربية مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا مشيراً إلى أن هؤلاء زوروا جوازات سفر سورية.

الفروج «يولع» مع الحرارة

٢٦٠٠ ليرة للشرحات و١٥٥٠ للفروج المنظف

خضر: الأسعار فوق طاقة المستهلكين والدواجن تبيع بـ١٢٠٠ ليرة للكغ

محمود الصالح

شهدت أسواق الفروج ارتفاعاً جنونياً غير مسبوق في جميع المناطق بعد ارتفاع أسعار المحروقات مباشرة. وقد ترك هذا الارتفاع صدمة كبيرة للمستهلكين نظرا لعدم وجود أي منطق في النسبة التي ارتفعت فيها الأسعار، فقد ارتفع الفروج المنظف الكامل من ٩٥٠ ليرة في بداية شهر رمضان إلى ١٦٥٠ ليرة يوم أمس.

«الوطن» تابعت هذا الموضوع في أسواق دمشق وكانت المفاجأة صاعقة. حتى إن باعة الفروج غير مقتنعين في هذه الأسعار ولكن ليس باليد حيلة كما يقولون، في حي الميدان والمزه وركن الدين كانت الأسعار متقاربة إلى حد ما حيث يصل سعر الفروج الحي إلى ١٤٠٠ ليرة للكغ والجوانح ١٥٠٠ ليرة والشرحات ٢٦٠٠ ليرة في منطقة التجارة والدبوس ١٩٠٠ ليرة في الميدان والفخذ ١٩٥٠ في معظم المناطق. في باب سريجة تحدثنا إلى عدد من المواطنين. عز الدين قال: نحن خاوينا كل أنواع اللحوم منذ زمان نمر بجانبها وننظر إليها باحترام فقط، أم رياض قالت: أخي اليوم أسعار الفروج فوق طاقة ٩٠٪ من الشعب حتى اللحوم الحمراء وصل الكيلو منها إلى أكثر من ٦ آلاف ليرة، والعائلة اليوم بالكاد تستطيع تأمين طبخة مطبق باذنجان أو رز وبجانبه سلطه. أبو عمر صاحب محل فروج في باب سريجة قال: ارتفاع الأسعار بسبب التجار ونحن نأخذ هامش ربح بسيط لا يزيد على ١٠٠ ليرة في الكيلو الواحد نشتري بسعر غالٍ ونبيع بسعر غالٍ الحق على التموين لازم يضبط الأسعار عند التجار. زهير بائع فروج في المزة قال: أسعار الفروج الحي اليوم ١٣٧٥ ليرة إنا اشتريت الكيلو بسعر الجملة ١٢٥٠ ليرة فبكم تريدني أن أبيعه..؟ غازي الجاموس أحد مربي الدواجن قال: الارتفاع الحالي غير منطقي وهناك أرباح على ضوء هذه الأسعار وهذه الأرباح لن تغطي الخسائر التي تعرض لها المربون خلال الأشهر الماضية والسبب في الارتفاع هو قلة العرض نتيجة خروج معظم مربي الدواجن من العملية الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج.

وعن تأثير ارتفاع المحروقات على أسعار الفروج بين الجاموس أنه لا يوجد دور للمازوت لأنه خلال الصيف المازوت لا يستخدم إلا في توليد الكهرباء فقط ولا توجد تدفئة. وهناك أثر لارتفاع درجات الحرارة التي أدت إلى نفوق أعداد من الطيور ممن تزيد أعمارها على ٤٠ يوماً. واليوم الأسعار أكثر من الكلفة والتجار يعوضون خسائرهم السابقة، أما أسعار البيض فهي اقل من الكلفة ونخشى أن يخرج عدد أكبر من مربي الدجاج البياض وبالتالي يزداد سعر البيض. والحقيقة أن القوة الشرائية المتدهورة للمواطن لم تساعد على ارتفاع أسعار الفروج أكثر لأن القوة الشرائية لو كانت جيدة لدى المستهلك لارتفع السعر ضعف هذه الأسعار.

المدير العام لمؤسسة الدواجن المهندس سراج خضر أكد لـ«الوطن» أن هناك فجوة كبيرة في التربية وهناك أثر للحرارة، سبب ارتفاع الأسعار بشكل أساسي قلة العرض نتيجة خروج معظم مربي الدواجن من العملية الإنتاجية ودخول فروج مهرب مجمد ودخول البيض المهرب. وهذه المهنة تحكمها الفوضى واليوم المربون يتصيدون المناسبات والأعياد حيث سيزداد الإنتاج في الأيام القادمة نتيجة الأرباح التي يجنيها المربون اليوم حينها ستنخفض الأسعار.

وعن دور المؤسسة أكد خضر أنها كانت وستبقى صمام أمان حيث نبيع الفروج المذبوح والمنظف وفق النشرة التموينية بسعر ١٢٠٠ ليرة للكغ في وقت يباع الفروج في السوق بسعر ١٥٠٠ ليرة للكغ والمشكلة أن التموين تعتبر الفروج مادة أساسية وتخضع للسعر مثل الخبز المدعوم لكن الفروج والبيض لا يأخذ أي دعم. وعن رأيه في الأسعار أكد خضر أن هذه الأسعار غير منطقية وفوق قدرة المستهلك ومرهقة له وإذا أردنا أن ندعم المستهلك يجب أن ندعم المنتج لأن الأسعار لكل المنتجات سواء البيض أو الفروج أو غيره فوق إمكانيات أغلب المستهلكين ودعمها يحتاج إلى دعم المنتجين لهذه المواد.

أسعار الفروج تقفز ٤٠٠ ليرة في درعا بعد رفع المحروقات

درعا - الوطن

فاق الارتفاع الجنوني لأسعار الفروج الحي في أسواق محافظة درعا كل التوقعات حيث كان الأهالي يتداولون فيما بينهم سعرا يزيد بنحو ١٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد من الفروج الحي بعد رفع المحروقات إلا أنه قفز بشكل جنوني من ٨٥٠ ليرة إلى ١٢٥٠ ليرة الأمر الذي أثار حفيظة الناس وولد لديهم حنقا شديداً إذ إن الفروج يعتبر الملاذ الأرخص لسد وجبات اللحوم وخاصة أن الحمراء منها باتت بأسعار لا تتحملها الأسر الفقيرة واستغرب الشارع الحوراني هذا الفلتان الحاصل في سوق اللحوم عامة والدواجن خاصة رغم كل الإعلانات الدون كيشوتية عن إجراءات صارمة وشديدة لردع رفع التسعيرات بشكل عشوائي من بعض ضعاف النفوس من دون انتظار صدور هوامش الزيادات على بعض المواد ومنها الفروج والدليل أن الـ٣٢ ضبطاً تموينياً التي صرحت عن تنظيمها مصادر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدرعا في يوم واحد فقط بعد رفع المحروقات بمخالفات رفع الأسعار لبعض المواد وأجور وسائط النقل لم يكن لها أي تأثير أو رادع في السوق بدليل الارتفاع الكبير بل المسعور للفروج مؤخراً، وبالطبع رفع سعر الفروج الحي سيرفع ما يتبعه من فروج ءي مقطع وفروج مشوي وبروستد وغيرها في المطاعم وقدرت مصادر متابعة الزيادة على سعر المشوي والبروستد بعد الارتفاع سابق الذكر بألف ليرة سورية لكل فروج والأمر يضاعف سعر سندويشة الشاورما وحتى يتسبب في رفع أسعار اللحوم الحمراء لأن الإقبال عليها سيزيد مع ضعف الإقبال على الفروج وأشار بعض الموظفين إلى أن فارق زيادة سعر أربع فروجات في الشهر مع أسطوانتي غاز ونصف صفيحة بنزين لمولدة الكهرباء من أجل تشغيل مضخة مياه الشرب يكاد يزيد على الزيادة المقررة على الراتب وما يأمله.

المستهلك ليس بيده حيله تجاه رفع سعر المحروقات إلا الصبر والسلوان وقبول الأمر الواقع بدوافع وطنية آملاً من الحكومة العتيدة القادمة أن تعيد النظر بسعر المحروقات لأن زيادته كانت فجة وبنسب لم يتوقعها الفقراء الشرفاء في هذا الظرف الصعب وبالمقابل أن يتم إصدار أحكام لا حدود لها بالدواعش من المتاجرين بقوت الناس ولا ضير بالأشغال الشاقة وحتى الإعدام لمن يستحقون.

خمس حكومات وبقيت مشاكل قطاع المقاولات معلقة

عرنوس: عدلنا قرارات تضمن إشراك المقاولين في خطة الحكومة الإسعافية

الوطن

قال وزير الأشغال العامة حسين عرنوس خلال المؤتمر السنوي ٣١ لنقابة مقاولي الإنشاءات إن الوضع على صعيد عمل الإنشاءات ليس بهذه السوداوية رغم الظروف القاسية وان وزارة الأشغال وقفت إلى جانب نقابة المقاولين من خلال المتابعة واستصدار العديد من التشريعات والقرارات التي تساهم في تحسين دور قطاع المقاولات وقد صادقت الوزارة على قرارات مؤتمر النقابة السابق مثل تعديل رسوم الوثائق النقابية وتعديل النظام الموحد لصندوق إعانة الوفاة وفقاً للقانون رقم ٢٠١٤/٩ الناظم لمهنة مقاولي الإنشاءات في سورية وتعديل نظام التصنيف في بعض بنوده وأضافت فقرات جديدة إليه بهدف تحسين أداء النقابة وتحييد غير النقابي من التعاقد مع بعض الجهات العامة وأشار كذلك إلى إنجاز دليل تحليل الأسعار لجميع أعمال البناء والتشييد.

وبين أن وزارة الأشغال عملت من خلال الحكومة على تعديل القرارات التي قضت بتلزيم جميع الأعمال لشركات الإنشاءات العامة خلال فترة زمنية معينة ولأسباب تخص إنجاز الخطة الإسعافية للحكومة حيث جاء التعديل ليضمن للمقاولين المشاركة بالحصول على العديد من المناقصات التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة بما يحقق التوازن بين الشركات الإنشائية العامة والمقاولين لإنجاز خطة الحكومة في قطاع البناء والتشييد، وأضاف عرنوس: لقد تم إشراك نقابة المقاولين في إنجاز دفاتر الشروط والمواصفات الفنية والحقوقية والمالية لأعمال إعادة تدوير الأنقاض الناجمة عن دمار المنشآت والبنى التحتية داعياً إلى إيلاء الاهتمام بتنفيذ المنشآت الهندسية والمشاريع الإنشائية على اختلاف أنواعها وفقاً للمواصفات الفنية والبرامج الزمنية مع الأخذ بالحسبان الجدوى الاقتصادية لكل مشروع.

وأشار نقيب المقاولين محمد رمضان إلى أن المشاريع توقفت وارتفعت الأسعار والمواد ويتم إلزام مشاريع خاسرة مع استمرار مرسوم فسخ العقود للمشاريع المتوقفة معلقاً حيث لا يزال بلا تنفيذ بحجة أن قانون العقود الموحد رقم ٥١ عالج هذه الحالة إلا أن مواد هذا القانون بهذا الخصوص وبالنظر إلى عدد العقود المتوقفة فإن فسخ هذه العقود بناء على نصوص قانون العقود يقتضي تشكيل آلاف اللجان حيث لكل عقد لجنته الخاصة وأشار إلى المادة رقم ٦٠ من قانون العقود التي أعطت للمتعهد حق طلب فسخ التعهد إذا جاوزت فترة وقف تنفيذ الأعمال سنة كاملة حيث إن هذه الفقرة تتعلق حسب رمضان بوقف الأعمال بالمشروع ولا تتعلق بالظروف القاهرة التي تمر بها البلاد حالياً قائلاً في جميع الأحوال فإن إدارات الدولة بشكل عام تمتنع عن فسخ العقود بسبب وقف الأعمال بالمشاريع لأكثر من سنة تهرباً من المسؤولية وليس أمام المتعهد غير اللجوء إلى القضاء المختص لفسخ عقده الأمر الذي يستغرق عدة سنوات ودعا إلى ضرورة استكمال إصدار مرسوم فسخ العقود لأنه الحل الشامل لمعالجة جميع العقود المتوقفة بسبب الظروف الحالية.

وفي المداخلات قال أحمد دياب نقيب مقاولي القنيطرة: إن مشاكل النقابة لم تحل على مدى خمس حكومات وقد وعد الحلقي ومنذ أربع سنوات بحل مشاكل النقابة قبل أن يصل المقاولون إلى بيوتهم ولم تحل مشاكل النقابة قائلاً: نسبة نحو ١٥٪ من تعب المقاول وجهده سنويا تذهب إلى الدولة، وأضاف: إن النقابة لا تضع الأنظمة والقوانين الخاصة بها والتي يمكن أن تكون ملزمة للجهات الأخرى بعكس النقابات الأخرى التي تصدر أنظمتها الخاصة وتلزم الآخرين بها مطالباً بإصدار بلاغات تلزم الجهات العامة بتنفيذ مرسوم فسخ العقود وتشكيل لجان خاصة بموضوع فروقات الأسعار.

وقال نقيب المقاولين في السويداء عامر حمزة إن المجاملات لا تبني وطناً ولا تحارب الفساد لافتاً إلى عدم وجود قرار منصف للمقاولين حيث تعطى الأولوية للقطاع العام مع أن القطاع العام يتمتع بمزايا إعفاء من الرسوم والطوابع حيث يخلق هذا التمييز فساداً إدارياً ومزاجية في تلزيم المشاريع واصفاً قطاع المقاولات بالعاطل عن العمل حالياً.

مشكلة مياه الشرب في سلمية إلى تفاقم

الإطاحة برئيس الوحدة الجديد وإعادة القديم

حماة - محمد أحمد خبازي

قبل عام على ما نذكر كتبنا في هذا الموضع: /أزمة مياه الشرب في سلمية تطيح برئيس وحدتها!!/، واليوم نعود ونقول: أزمة مياه الشرب الخانقة في سلمية أطاحت برئيس وحدتها الجديد الذي كُلِّف بها قبل عام لـ/يشيل الزير من البير/ فما استطاع إلى ذلك سبيلا ، فأعلن تخليه عنها واستقال على الفيس بوك، وأُعيد القديم إليها!!

كان ذلك في اجتماع موسع عقد في شعبة سلمية لحزب البعث، وحضَره ممثلو أحزاب الجبهة وأخرى ناشئة، وفعاليات شعبية، والمدير العام لمؤسسة مياه الشرب، ووضع فيه المجتمعون العربة أمام الحصان!!

فقد بحث المجتمعون أزمة مياه الشرب الخانقة وتفاقمها في المدينة من جراء تعطل خط الكهرباء المغذي لمحطة الضخ في قرية القنطرة غرب سلمية، بعد الاشتباكات الأخيرة في ريف المدينة الغربي.

وتم التأكيد على الإسراع بتنفيذ دراسة مشروع خط جديد لجر المياه من المصافي في حماة إلى سلمية، من دون المساس بالوارد المائي المخصص لحماة، وضبط الكميات الواردة من خط الشومرية ومحطات التحلية وإيصالها للخزان الرئيسي في جبل عين الزرقاء لضخها لمنازل الأهالي عبر الشبكة الرئيسية، وضبط ومراقبة حركة الصهاريج التي تبيع المياه للمواطنين وحصر ومحاسبة المخالفين، ورفد المناهل التي زرعتها المؤسسة بحدائق الأحياء يومياً بالمياه من حماة، وإلزام كهرباء حماة بوعودها بتغذية خط ضخ القنطرة بالكهرباء بما لا يقل عن ٢٠ ساعة في اليوم.

وأعلن ممثلو الأحزاب والفعاليات الأهلية وأعضاء مجلس الشعب من أبناء المنطقة، استعدادهم لنقل معاناة الأهالي – إن لزم الأمر!! – إلى المسؤولين في العاصمة، وحث وزارة الموارد المائية على الإسراع في تنفيذ دراسة خط الجر الذي اعتذرت شبكة الآغا خان للتنمية عن تنفيذه.

ويؤكد عدد من الأهالي لـ«الوطن» أن المجتمعين وضعوا العربة أمام الحصان، فبدلا من أن تعالج الجهات المعنية مشكلة المياه المستعصية من جذرها أي في محطة القنطرة، تبحث في مشاريع لما تزل حبراً على ورق ومن الصعوبة تنفيذها في هذه الظروف.

ويطالب الأهالي بتفعيل الآبار التي حفرت مؤخراً في مدينتهم وتشغيل محطات التحلية التي رُكبت لها، وبمنع التعديات على خط الشومرية والخط الرئيسي، بدلا من كل تلك الجعجعة التي لا تفضي إلى طحن.